الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.32

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
30 November 2015
Arabic
Original:

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18793X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/70/40)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/70/56 و A/70/111 و A/70/154 و A/70/166 و A/70/167 و A/70/203 و A/70/212 و A/70/213 و A/70/216 و A/70/217 و A/70/255 و A/70/257 و A/70/258 و A/70/259 و A/70/260 و A/70/261 و A/70/263 و A/70/266 و A/70/270 و A/70/271 و A/70/274 و A/70/275 و A/70/279 و A/70/279/Corr.1 و A/70/285 و A/70/286 و A/70/287 و A/70/290 و A/70/297 و A/70/303 و A/70/304 و A/70/306 و A/70/310 و A/70/316 و A/70/334 و A/70/342 و A/70/345 و A/70/347 و A/70/361 و A/70/371 و A/70/405 و A/70/414 و A/70/415 و A/70/438)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/70/313 و A/70/332 و A/70/352 و A/70/362 و A/70/392 و A/70/393 و A/70/411 و A/70/412; و A/C.3/70/2 و A/C.3/70/4 و A/C.3/70/5)

١ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فأشار إلى أن رؤساء دول وحكومات الحركة أكدوا، خلال مؤتمر القمة السادس عشر للحركة، على دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر للحركة المعقود في الجزائر العاصمة من جديد على أن استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك الاستهداف الانتقائي لفرادى البلدان، يتنافى مع المبادئ المؤسسة لحركة بلدان عدم الانحياز، وميثاق الأمم المتحدة ومن ثم ينبغي حظره.

٢ - واسترسل قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون تمييز. وينبغي أن يهتدي المجلس بمبادئ العالمية والشفافية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وأن يجعل نصب عينيه، وفقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا، الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة للدول الأعضاء. وعلى المكلفين بولايات التقيد بدقة بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومراعاة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتوفير الموارد والتمويل للإجراءات الخاصة فضلا عن ضرورة كفالة أن تكون أعمالهم منزهة عن التسييس وازدواجية المعايير.

٣ - السيدة كيشاروث (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قدمت تقريرها (A/HRC/29/41) فقالت إن سن القانون المدني الإريتري وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، وهي قوانين إريترية طال أمد انتظارها، هو تطور إيجابي. ورحبت بتعامل إريتريا مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد

المرأة، ولجنة حقوق الطفل، وحثت الحكومة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، وعلى تنفيذ تقاريرها. وأضافت أنه نظرا لرفض السلطات الإريترية دخولها البلد، فهي تستند في استنتاجاتها إلى المشاورات مع المؤسسات الأكاديمية والإريتريين المقيمين في بلجيكا، وفنلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء.

٤ - واسترسلت قائلة أنها تكلمت بعد عام ٢٠١٣ مع ثلاثة إريتريين كانوا قد أبلغوا أنهم اختطفوا من إريتريا واحتجزوا مع آخرين طلبا لفدية في موقع في الصحراء. وهذه الادعاءات تشكل عناصر انتهاك لحقوق الإنسان وجريمة محتملة جارية منشؤها في إريتريا على السواء، مما يطرح أسئلة عما إذا كانت الحكومة قد أنشأت آلية لحماية المواطنين، ومدى علم السكان عموما بأى آلية من هذا القبيل، وعن كيفية تحويل الأموال لضمان الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، وعن أثر هذه التجربة على الضحايا وأسرهم والمجتمع الإريتري ككل.

٥ - واستدركت قائلة إن المتجرين والمهربين عرض، وليسوا سببا، لأغلب عمليات الرحيل السرية من البلد. ونظرا لأن أغلب السكان يحرمون من حق مغادرة البلد، يتعرض عدد كبير من الإريتريين لخطر الموت أو التعذيب على أيدي المتجرين بالأشخاص فرارا من الانتهاكات الكثيرة التي يواجهونها في إريتريا لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما زال السبب الرئيسي لترك البلد هو الخدمة الوطنية، التي ترقى فعليا إلى أن تكون فترة عمل قسرى لأجل غير مسمى. وأضافت أنها لم تجد أي دليل على أن الحكومة تفي بوعدها بأن تقصر الخدمة الوطنية على ١٨ شهرا. وأن عددا كبيرا من الذين يغادرون إريتريا إلى أوروبا هم قصر غير مصحوبين بذويهم، ويمكن أن يظلوا يعانون من الصدمة النفسية طيلة حياتهم بسبب هذه التجربة.

٦ - وأثنت على إريتريا لما أحرزته من تقدم، وفقا للتقارير، في مكافحة مرض الملاريا، ولجهودها في خفض معدل الوفيات النفاسية. وقالت إن عملها فيما يتعلق بجمع البيانات عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يكتمل بعد؛ غير إنها تلقت تقارير تفيد بأن سوء الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية، يضطر الإريتريين إلى التماس العلاج بالخارج. وعلى إريتريا أن تتخذ التدابير اللازمة لإتاحة سبل الحصول على الخدمات والعناية الطبيتين وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت أن الإجلاء القسري وهدم المنازل يمثلان سببا آخر للقلق: فعلى الرغم من أن الحكومات تقع عليها مسؤولية إدارة أقاليمها في إطار تخطيطها الحضري وأولوياتها الإنمائية، فإن أي عمليات لإجلاء السكان أو هدم المنازل يجب أن تحترم المعايير الدولية. واختتمت كلامها بمناشدة حكومة إريتريا أن تسمح لها بدخول البلد حتى يمكنها الاضطلاع بولاياتها.

٧ - السيد تسفاي (إريتريا): وجه الاهتمام إلى الرسالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة من البعثة الدائمة لإريتريا إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/29/G/6) فقال إن تقرير المقررة الخاصة ذو دوافع سياسية ويخلو من الموضوعية أو الحياد ويحتوي على قدر كبير من المعلومات المفبركة، مما يعد انتهاكا لمبادئ المساواة وعدم الانتقائية والحياد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فقد أعدت المقررة الخاصة، التي لم تزر إريتريا قط، تقريرا يتناقض مع التقارير المستفيضة والتي يمكن التحقق منها التي أعدتها وكالات الأمم المتحدة وبعثاتها الدبلوماسية المختلفة الموجودة في البلد.

٨ - واستطرد قائلا إنه يجري تحقيق العدالة الاجتماعية والتوفير المتكافئ للخدمات الصحية والتعليمية على قدم المساواة وتعزيزهما من أجل تمكين جميع الإريتريين، مع إيلاء اعتبار خاص للفئات الضعيفة مثل النساء والفتيات والرحل والأشخاص ذوي الإعاقة واليتامى وأطفال الشوارع. وأضاف أن القانون المدني والقانون الجنائي الجديدين هما نتيجة استعراض شامل للتشريعات الإريترية وأخذا في الحسبان حقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد انضمت إريتريا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولتوعية الجمهور بقضايا الحقوق الهامة، تُرجم إعلان حقوق الإنسان ونُشر، ويُحتفى بجميع الأيام الدولية التي تعينها الأمم المتحدة.

٩ - وأردف قائلا إن حكومته تنخرط في حوار مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لها مقر في بلده، وشاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٩ الذي يدعو إلى وقف لتطبيق عقوبة الإعدام. أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية فإريتريا أحد البلدان النامية القليلة جدا التي حققت الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقين بوفيات الأطفال وصحة الأم. وحققت أيضا الهدف ٦ بالقضاء على شلل الأطفال والحصبة، وتحقيق معدل لتحصين الأطفال يبلغ حوالي ١٠٠ في المائة، وخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أدنى مستوى له في أفريقيا، أي بنسبة ٠،٩٣ في المائة.

١٠ - واسترسل قائلا إن التعليم مجاني من مرحلة الحضانة إلى المستوى الجامعي، وتوفر لطلاب الجامعة وطلاب التعليم المهني غرف إقامة ووجبات بالمجان. وقد أنشئ عدد من دور الحضانة، بما في ذلك في المناطق النائية، ويتلقى أصغر التلاميذ التعليم بلغة الأم. وتقوم الحكومة بتنفيذ سياسة متكاملة منسقة لحماية وتعزيز حقوق الطفل خلال العقدين الماضيين فضلا عن تنفيذ خطة عمل وطنية بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة. والعقوبة البدنية محظورة وللأطفال رأي حاسم في المنازعات المتعلقة بالرعاية. ويشارك الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية على جميع مستويات المجتمع والحكومة بهدف تعزيز تمكين المرأة وكفالة الاحترام لحقوق الفتيات. والاغتصاب جريمة وهو أيضا من المحرمات عرفاً.

١١ - وتابع قائلا إنه قد تم أيضا تجريم ممارسات مثل زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف المترلي. وقد أُدخل مؤخرا صرف علاوات مرتبات لجميع موظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم الشباب، لمواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة وإتاحة فرص أفضل للشباب. ويسهم الشباب أيضا في التنمية الاقتصادية للبلد وخطة مكافحة تغير المناخ، وذلك من خلال مشاركتهم في برامج زرع الغابات، وتجميع المياه، وإنشاء الهياكل الأساسية، وهي أعمال ساوت المقررة الخاصة، لأسباب غير مفهومة، بينها وبين السخرة. وأضاف أنه يرفض التحريف المتعمد في التقرير لمفهوم الخدمة الوطنية بما يعني أنها خدمة عسكرية لأجل غير مسمى؛ إذ أنه واجب قانوني حده القانوني ١٨ شهرا.

١٢ - ومضى قائلا إن حكومة إريتريا طلبت رسميا من الأمم المتحدة إنشاء هيئة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها المتجرون بالبشر ومهربوهم ضد مواطنيها وغيرهم من الضحايا، وأعربت عن استعدادها للتعاون على نحو كامل مع الأمم المتحدة. وتعمل إريتريا، في إطار عملية الخرطوم، مع الدول المجاورة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. وأضاف أن عدة وفود أوروبية زارت إريتريا لتقييم الوضع الداخلي، ونتيجة لذلك عدلت الدانمرك والمملكة المتحدة من سياساتهما المتعلقة باللجوء بخصوص المهاجرين غير الشرعيين

من إريتريا. ويحق لكل مواطن، بموجب القانون الإريتري، الحصول على أرض من أجل السكن. وإريتريا، شأنها شأن كثير من الدول الأعضاء الأخرى، تطور هياكلها الأساسية وفقا لقانونها المحلي وخططها الإنمائية الوطنية.

١٣ - وواصل قائلا إن احتلال إثيوبيا للأراضي الإريترية ذات السيادة، والجزاءات غير العادلة المفروضة بدوافع سياسية على بلده، يشكلان عائقا كبيرا للتمتع التام بحقوق الإنسان وبالحق في التنمية في إريتريا. وهاتان القضيتان حقيقيتان وحاسمتان بالنسبة لشعب إريتريا وحكومتها؛ وهما ليستا ذريعة للانتهاكات، كما تدعي المقررة الخاصة ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. فالاحتلال والجزاءات غير العادلة يشكلان أخطر انتهاكات لحقوق الإنسان: ألا وهي العقوبة الجماعية. ولذلك ينبغي للدول المهتمة بصدق بالنهوض بحقوق الإنسان في إريتريا أن تحث إثيوبيا على أن تنسحب فورا وبلا شروط من الأراضي الإريترية ذات السيادة، بما فيها بلدة بادمي.

١٤ - ودعا أيضا مجلس الأمن إلى رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا، إذ أنها تضر بأضعف قطاعات المجتمع، وفقا لمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. فإريتريا بلد خارج من صراع ويمكنها، شأنها شأن كثير من الدول الأخرى، أن تزيد من تحسين حالة حقوق الإنسان بها. وهي ملتزمة بتنفيذ قوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وستواصل وتعزز عملها مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة والشركاء الآخرين تحقيقا لهذه الغاية. وما يحتاجه الشعب الإريتري هو التفاهم والتضامن، وليس التهديد والتخويف.

١٥ - واسترسل قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الملائمة لتعزيز حقوق الإنسان؛ ولن تنجح أبداً الولايات المتعلقة ببلدان محددة الرامية إلى التشهير بدول معينة. وحث الوفود على رفض التقرير وإنهاء ولاية المقررة الخاصة، إذ أنها ولاية غير عادلة وتستتبع إهدار وقت وموارد يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنفاقهما على نحو أفضل. واختتم كلامه بأن طلب من المقررة الخاصة أن توضح، بروح من الشفافية، كيف ومن أين حصلت على معلوماتها عن الحالة في إريتريا.

١٦ - السيدة وال (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن هدم ٨٠٠ منزل أمر يدعو إلى القلق، واستفسرت عما إذا كانت عمليات الإجلاء والهدم القسرية ما زالت جارية. وأشارت إلى أن هناك تقارير تفيد بأن المنازل بنيت دون ترخيص من الحكومة، وتُعد لذلك مخالفة لسياسة الحكومة للتقسيم الفرعي للأراضي. وأضافت أن من المفيد معرفة ما إذا كان يبذل أي جهد لتناول الشواغل التي أثيرت في التقرير بشأن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وأخيرا، أبدت رغبتها في معرفة آراء المقررة الخاصة بشأن القوانين الجديدة وهي القانون المدني، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، بالنظر إلى أنها قوانين بدأ نفاذها في غياب هيئة تشريعية عاملة.

١٧ - السيدة تشامبا (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): أثنت على إريتريا لطلبها المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع نهجا كليا إزاء التعاون مع البلد الذي لا يُحد دون مبرر من مجالات التعاون الممكن. وأضافت أن الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا والذي مفاده أن بعض ممارسات البلد قد تشكل جرائم ضد الإنسانية هو استنتاج مثير للقلق.

١٨ - ودعت حكومة إريتريا إلى السماح للجنة التحقيق وللمقررة الخاصة بدخول البلد حتى يمكن لعملية وضع حلول ملموسة للانتهاكات أن تبدأ، بما فيه منفعة الشعب

والحكومة نفسها. وطلبت من المقررة الخاصة تقديم معلومات عن آخر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وأبدت اهتمامها أيضا بأن تعرف المزيد عن استنتاجات وتوصيات المقررة الخاصة فيما يتعلق بالقصّر غير المصحوبين بذويهم الذين يغادرون إريتريا.

١٩ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن بلدها يساوره القلق لاستمرار تجاوز المقررين الخاصين المعنيين ببلدان محددة لولاياتهم. إذ أن التقارير المتعلقة ببلدان محددة تستند بوجه عام إلى مصادر معلومات غير كافية، ومن ثم لا يمكنها الزعم بأنها تقارير شاملة. ويتطلب تناول حالة حقوق الإنسان في بلد بعينه إجراء حوار مع حكومته. وينبغي للوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء أن تتذكر مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز عند تناول قضايا حقوق الإنسان.

٢٠ - السيدة أنيتشينا (الاتحاد الروسي): قالت إن الإجراءات الخاصة المعنية ببلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا تشكل حوارا بناء بشأن حقوق الإنسان. فحيثما يتم إنشاء ولايات معنية ببلدان محددة دون موافقة البلد المعني، لا يتسنى لتقارير المقررين الخاصين أن تأخذ في الاعتبار آراء ذلك البلد، مما ينال من مصداقية تلك التقارير ومن التقييمات التي تقوم بها الأمم المتحدة. ولا ينبغي للإجراءات المعنية ببلدان محددة أن تقدم الدعم التقني إلا بموافقة البلد المعني. وقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل فعاليته في تناول حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان.

٢١ - السيدة كادرا أحمد حسن (جيبوتي): قالت إن جيبوتي، بوصفها بلدا مجاورا، يمكن أن تشهد على الانتهاكات العديدة التي ترتكبها السلطات الإريترية. وأشارت إلى أن إريتريا تحتجز عددا من الأشخاص من جيبوتي كأسرى حرب منذ عام ٢٠٠٨، دون تقديم أي معلومات بشأن أماكن احتجازهم أو حالتهم، وطلبت من حكومة إريتريا أن تكفل السلامة البدنية لهؤلاء الأفراد وأمنهم، وأن تقوم، على نحو أعم، بالامتثال لجميع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزاماتها الدولية. وقالت إن وفد بلدها يساوره القلق أيضا إزاء عدم تعاون السلطات الإريترية مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٢ - واستفسرت عما إذا كان يتم أي تبادل للمعلومات مع المقررة الخاصة عن أسرى الحرب من جيبوتي عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٦ بشأن حالة حقوق الإنسان في إريتريا، وعن التقدم المحرز بشأن الإفراج عن السجناء المحتجزين دون تُهم أو محاكمة منذ اتخاذ ذلك القرار، وعن التحديات المحددة القائمة في ذلك الصدد. وأبدت عن اهتمامها أيضا بأن تعرف أراء المقررة الخاصة بشأن كيفية التغلب على العقبة المتمثلة في عدم السماح لها بدخول إريتريا، وعما يمكن للدول الأعضاء أن تقوم به من أجل تعزيز الاتصال بشأن القضايا ذات الصلة بالولاية.

٢٣ - السيد لاست (المملكة المتحدة): قال إنه يجب اتخاذ إجراء لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا بغية وقف تدفق المهاجرين الذين يعرضون حياتهم للخطر للوصول إلى أوروبا. وستعمل المملكة المتحدة في الفترة المفضية إلى مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفريقيين، بما فيهم إريتريا، لوضع مقترحات بشأن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وتناول عدم الاستقرار، وتعزيز النمو في البلدان الأصلية.

٢٤ - واستفسر عما إذا كانت المقررة الخاصة تتوخى أي تعاون في ميدان الحقوق الثقافية ومع وكالات الأمم المتحدة العاملة مع القصر غير المصحوبين بذويهم في عملها لبحث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إريتريا، ومسألة

القصر غير المصحوبين بذويهم. وأضاف إن وفد بلده يدعو حكومة إريتريا إلى أن تفي بالتزاماتها الدولية وأن تتعاون على نحو تام مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث إن رفضها لولاية المقررة الخاصة، ورفضها السماح لها بدخول البلد يفرض عبئا لا داعي له على عملها.

٢٥ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان الخطيرة في إريتريا هي أحد أسباب فرار عدة آلاف من السكان من البلد كل شهر في هجرة جماعية غير خاضعة للسيطرة تعرض الفئات الضعيفة للاتجار بها وتسبب معاناة هائلة على طول طرق الهجرة، بما في ذلك في البحر الأبيض المتوسط. ورحب باعتزام الحكومة المعلن فرض الحد الأقصى الذي مدته ١٨ شهرا على الخدمة الوطنية، وأبدى اهتماما بأن يعرف الاستعدادات الجارية لتنفيذ هذا التغيير في السياسة. وأضاف قائلا إن التوصيات الواردة في جميع تقارير المقررة الخاصة لا تزال صالحة، حيث إن حكومة إريتريا لم تبد أي استعداد للتصرف بناء عليها. وحث الحكومة على التعاون مع المقررة الخاصة والعمل معها من أجل تنفيذ التوصيات، مما يعود بالنفع على الحكومة الإريترية وشعبها.

٢٦ - السيد تشو غوانغ (الصين): قال إن الصين تدعم دائما حسم الخلافات والمنازعات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان لبلد بعينه من خلال الحوار والتعاون البناءين. وهي تعارض ممارسة ضغط خارجي في ميدان حقوق الإنسان، لأنها لا ترى أن التحقيقات أو الاستجوابات المفروضة من الخارج مجدية. وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تفكر فيما ينجم عن إنشاء لجنة تحقيق إضافة إلى ولاية المقرر الخاص من ازدواج للعمل وتبديد للموارد.

٢٧ - واستطرد قائلا إن تعاون الحكومة الإريترية في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والتزامها بتنفيذ التوصيات المقبولة خلال عملية الاستعراض لدليل على إرادتها السياسية للعمل مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان على أساس المساواة. وحث آليات حقوق الإنسان ذات الصلة على التشاور على نحو مستفيض مع إريتريا وتقديم مساعدة بناءة.

٢٨ - السيدة غولدريك (نيكاراغوا): تكلمت أيضا باسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فقالت إن مما يدعو للأسف أن اللجنة الثالثة تسمح لنفسها بأن تستغلها دول أعضاء معينة ترغب في ممارسة ضغط سياسي على بعض البلدان النامية، انتهاكا لمبدأي العالمية والموضوعية. وأضافت أن حكومة بلدها ما زالت تعترض على إصدار تقارير وقرارات بشأن بلدان بعينها، وهي ممارسة تسمح بتسييس حقوق الإنسان. وإن الهيئة المناسبة لبحث قضايا حقوق الإنسان هي مجلس حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتم بموجبه التعامل مع جميع الدول على قدم المساواة.

٢٩ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن حكومة بلدها لا تؤيد قرارات أو إجراءات حقوق الإنسان المتخذة بشأن بلدان بعينها لأنها تؤدي إلى نتائج عكسية. وتؤكد كوبا من جديد على الأهمية الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل، الذي يوفر آلية فعالة لضمان التعاون الدولي.

٣٠ - السيد أونيا غارسيس (إكوادور): قال إن حكومة بلده لا تؤيد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها. وإن ولاية المقرر الخاص هي نتيجة قرار يتخذ بدوافع سياسية ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. بل على العكس، هي تقوض سيادة الدول وتؤثر على علاقات التعاون، وتضعف في الوقت ذاته آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القائمة، مثل الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف أن وفد بلده يأسف لأنه يتم اتخاذ القرارات وإنشاء ولايات الإجراءات الخاصة وفقا لمعايير مزدوجة بغية استهداف بلدان

الجنوب تحديدا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي تدعم هذه الممارسات أن تعنى بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

٣١ - السيد الباهي (السودان): قال إن حكومة بلده تعارض اتخاذ قرارات بشأن حقوق الإنسان في بلدان بعينها.ونظرا لأن قضايا حقوق الإنسان ينبغي أن يتم تناولها بطريقة موضوعية غير انتقائية ومحايدة وغير مسيسة، فإن المنتدى الوحيد المناسب لاستعراض حالة حقوق الإنسان في أي دولة عضو هو مجلس حقوق الإنسان، وذلك من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي إجراء حوار مع البلدان المعنية بوصف ذلك طريقة فعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٤١/٤٨ و ٢٥١/٦٠.

٣٢ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): كررت الإعراب عن قلق بلدها الشديد بشأن حالة حقوق الإنسان في إريتريا. وأشارت إلى أن لجنة التحقيق شددت، في الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، على ضرورة توافر الإرادة السياسية من جانب إريتريا بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد وتمكين المجتمع الدولي من أن يكون له تأثير إيجابي على الأرض، فاستفسرت عن التطورات التي لاحظتها المقررة الخاصة في الشهور الأخيرة في هذا الشأن، وأبدت اهتمامها أيضا بأن تعرف الكيفية التي استطاعت بها المقررة الخاصة أن تستعين بجميع مصادر المعلومات المتاحة رغم عدم السماح لها بدخول إريتريا.

٣٣ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استمرار اعتماد ولايات بشأن بلدان محددة واستغلال آليات اللجنة لتحقيق أغراض سياسية يعدان انتهاكا لمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في تناول قضايا حقوق الإنسان، ويقوضان التعاون باعتباره مبدأ أساسيا لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل يتيح آلية لاستعراض حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

٣٤ - السيدة كيثاروث (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قالت إن المنهجية التي اتبعتها قد اقتضاها عدم السماح لها بدخول البلد. وأنها تُطلع دائما حكومة إريتريا على تقاريرها قبل نشرها ولكنها لا تتلقى أي رد مطلقا. وقد جمّعت المعلومات من طائفة واسعة النطاق من المصادر واستعرضت عدة وثائق قبل كتابة التقرير. وأنها لا يمكنها تحديد مصادر معلوماتها خوفا من الانتقام منهم، وقد ضمنت لهم السرية عندما طلبت إسهامهم بالمعلومات.

٣٥ - وانتقلت إلى مسألة هدم المنازل، فقالت إنه نمى إلى علمها أن هذه الممارسة مستمرة. ويلزم إجراء حوار سليم لتناول هذه المسألة، وأنها تواصلت مع الحكومة بشأنها. وستقوم بالاتصال بالمقررين الخاصين الآخرين والوكالات الأخرى لمتابعة عملها بشأن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم. وفيما يتعلق بالتسريح، قالت إنها تتفق مع ممثل إريتريا في أن الخدمة الوطنية التي مدتها ١٨ شهرا ينص عليها القانون الإريتري. ومع ذلك، فالأمر يختلف في الممارسة، إذ يبقى البعض في الخدمة الوطنية لفترة ١٥ سنة دون أن يُسرحوا. وتُعطى وعود بهذا المعنى، ولكن المجندين مؤخرا لم يُبلغوا بأن خدمتهم ستنتهي بعد ١٨ شهرا. وتعهدت بأن تواصل بحث هذه المسألة بدقة، وحثت الحكومة الإريترية على أن تسمح لها بزيارة البلد، وبذلك تحل مسألة جمع المعلومات من مصادر أخرى.

٣٦ - السيد تسفاي (إريتريا): قال إن الملاحظات التي أبداها ممثلو الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والنرويج تتناقض تماما مع تقرير وفد الاتحاد الأوروبي في إريتريا بشأن الشراكة بين إريتريا والاتحاد الأوروبي التي يبلغ عمرها ٢٠

عاما. وهذا التقرير يقوض أيضا مصداقية المقررة الخاصة، التي لم تزر إريتريا بعد والتي تعتمد في تقاريرها على اللاجئين وملتمسي اللجوء. وأضاف أنه ليست هناك أي أعمال انتقام ولا احتجازات في إريتريا للأشخاص الذين يتعاونون مع المقررة الخاصة، وأن مزاعمها التي مفادها خلاف ذلك هي محض افتراءات. وأن الأشخاص الذين يفترض أنها تحتفظ بسرية هويتهم أعلنوا عن أنشطتهم، ومع ذلك لم تحتجزهم حكومة بلده. وحتى النشطاء السياسيون الذين تمولهم قوى خارجية لا يحتجزون. وما تزعمه المقررة الخاصة من أنها أطلعت حكومة بلده على المعلومات التي جمعتها هو زعم باطل أيضا.

٣٧ - وأردف قائلا إن ممثل جيبوتي يتعمد تضليل اللجنة لأغراض الملاءمة السياسية فيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب. وقد تمت معالجة هذه المسألة في اتفاق وقعه رئيسا إريتريا وجيبوتي، بوساطة اضطلعت بها قطر فعليا. وأضاف أن زميله ينبغي أن يركز بدلا من ذلك على شعب جيبوتي، الذي تحكمه أسرة واحدة منذ ٤٠ عاما.

٣٨ - السيدة كادرا أحمد حسن (جيبوتي): قالت إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرار مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئت بموجبه ولاية المقرر الخاص ولجنة التحقيق هي قرارات واضحة بذاتها وتشهد على الحالة التي وصفتها. وإن قلق بلدها بشأن أسرى الحرب قد تم تناوله أيضا بوضوح في الوثائق التي أشارت إليها. وأن وفد بلدها غير مهتم بالتنافر الكلامي الذي بدأه ممثل إريتريا، ولكنها تفهم أنه مدفوع بمشاعر الغضب.

٣٩ - السيدة لي (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قدمت تقريرها (A/70/41)، فقالت إنها تجدد الإعراب عن أعمق مشاعر تعاطفها مع جميع الذين نكبوا بالفيضانات والانهيالات الأرضية في ميانمار في الشهور الأخيرة، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات اللازمة حتى تنتهي ميانمار من عملية إعادة البناء. ووجهت الشكر إلى حكومة ميانمار لدعوتها لها لزيارة البلد مرتين في عام ٢٠١٥، بيد أنها تأسف لاختصار الزيارة الثانية ولأن وصولها إلى بعض المحاورين الحكوميين وبعض مناطق البلد كان مقيدا.

٤٠ - وأردفت قائلة إنه بعد الإصلاحات التي استغرقت أربع سنوات وحسّنت حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ستكون الانتخابات القادمة معلما هاما في العملية الديمقراطية. وستحدد هيئة البيئة اللازمة للانتخابات والاستعدادات للإجراء الفعلي لها ما إذا كانت هذه الانتخابات شفافة وحرة ونزيهة ومتفقة مع المعايير الدولية. ومما يدعو إلى القلق في هذا الصدد إعلان عدم أهلية ٦١ مرشحا وفقا للتقارير، أغلبهم من المسلمين، لأسباب تتعلق بالجنسية. إذ أن عمليات تقرير عدم الأهلية القائمة على التمييز لا تتفق مع القانون الدولي. وإن الحرمان من الحق في الانتخاب لمئات الآلاف من الأفراد الذين ينتمون إلى خلفيات روهينغية وصينية وهندية، الذين كانوا يحملون في السابق بطاقات تسجيل وكان لهم الحق في التصويت في الانتخابات السابقة، يُعد أيضا عملا تمييزيا يتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسة الحميدة.

٤١ - واسترسلت قائلة إن العمال المهاجرين والمشردين داخليا واللاجئين والمقيمين في الخارج والمقيمين في المناطق المنكوبة بالفيضانات والصراع يواجهون أيضا بالإضافة إلى ذلك احتمال حرمانهم من حق الانتخاب. وقد أعلنت مفوضية الانتخابات الاتحادية أن التصويت لن يجري في أكثر من ٥٠٠ ناحية قروية لأسباب أمنية. وهناك أيضا شواغل بشأن الأخطاء الموجودة في قوائم الناخبين، وانخفاض عدد النساء المرشحات. ولاحظت مع الجزع ما أعلن مؤخرا من

أن التصويت المسبق خارج الدوائر الانتخابية الأصلية لن يكون متاحا للمراقبين، مما يتنافى مع التأكيدات التي حصلت عليها من المفوضية. وأضافت أنه بالنظر إلى احتمال حدوث عدم استقرار وتوترات بعد الانتخابات، فمن الضروري أن ترصد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الوضع عن كثب.

٤٢ - ولاحظت مع القلق القيود المفروضة حاليا على الحقوق المتعلقة بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وتزايد التخويف والتحرش ومراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان والعناصر الفاعلة من المجتمع المدني، فكررت التأكيد على أنه لا يمكن إجراء انتخابات حقيقية إذا ما قيدت هذه الحقوق. وأضافت أن العديد من الأفراد ما زالوا يتهمون ويحتجزون بموجب تشريعات لا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتستخدم الشرطة القوة المفرطة لفض الاحتجاجات السلمية. ومازال الصحفيون يواجهون إجراءات قانونية بموجب الأحكام المتعلقة بالتشهير لنقلهم آراء انتقادية. ودعت الحكومة إلى وضع حد فوري لهذه الممارسات غير المقبولة.

٤٣ - واستطردت قائلة إن التأثير المتزايد للحركات الوطنية الدينية المتطرفة في العملية السياسية ودعوات القادة الدينيين وأعضاء الأحزاب السياسية المحرضة على كراهية الأقليات أمر يثير القلق بشكل خاص، وكذلك التقارير التي تفيد بتخويف ومضايقة العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والشخصيات السياسية، والصحفيين الذين يسعون إلى حماية حقوق الأقليات. وأضافت أنه لا يجب استغلال الانقسامات لأغراض سياسية، كما يجب بذل جهود أكبر لإدانة أعمال التحريض على التمييز ومنعها ومكافحتها، وتناول الأسباب الجذرية الكامنة وراءها.

٤٤ - وأعربت عن الأسف لمنعها من زيارة ولاية راخين في آب/أغسطس، ورحبت بفرصة التعامل على نحو بناء مع رئيس الوزراء، وأعضاء مركز التنسيق في حالات الطوارئ، وبعض شيوخ راخين الذين احضروا إلى يانغون لمقابلتها. وأضافت أن هناك حاجة ملحة لمواجهة تحديات التنمية التي طال أمدها في ولاية راخين، ورفع قيود السفر التي تحول دون حصول طلاب طائفة الروهينغيا على التعليم الجامعي. وعلى الرغم من أن جهود الحكومة الرامية إلى نقل عدة آلاف من الأسر المعيشية من مخيمات المشردين داخليا هي جهود جديرة بالثناء، فما زال نحو ١٤٠ ٠٠٠ مشرد يعيشون في ظروف بائسة وفرص الحصول فيها على الخدمات الأساسية الملائمة محدودة جدا. وينبغي عدم ربط عمليات الإعادة وإعادة التوطين بالمشاركة في عملية التحقق من الجنسية. كما يجب تفادي التفرقة الدائمة بين الطوائف.

٤٥ - وتابعت قائلة إنه نظرا لأن القيود المفروضة على التمتع بالحقوق الأساسية وظروف المعيشة المتدهورة والفقر هي العوامل التي تتسبب في تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى البلدان الأخرى فإنه يلزم على نحو عاجل تناول الأزمة من ناحية حقوق الإنسان. ولذلك فهي تدعو الحكومة إلى إعادة النظر في القوانين والسياسات التمييزية، وإلى حل المسائل المتعلقة بالوضع القانوني والحصول على الجنسية.

٤٦ - ورحبت بالتوقيع مؤخرا على اتفاق وقف إطلاق النار على صعيد البلاد، وأعربت عن أملها في أن تُتخذ الخطوات اللازمة لجعل عملية السلام أكثر شمولا. وأضافت قائلة إن أي حوار سياسي يجب أن يكون محوره حقوق الإنسان وأن يتناول القضايا المعقدة المتصلة بالمساءلة عن الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان وعن التمييز ومظاهر عدم المساواة المترسخة تاريخيا. وينبغي أيضا بذل جهود أكبر لضمان المشاركة التامة من جانب النساء

والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني في عملية السلام، بغية إيجاد ثقة أكبر وشعور بالملكية المشتركة.

٤٧ - وواصلت قائلة إنه يجب إيلاء أولوية لحقوق واحتياجات المتأثرين بالصراع الجاري في ولايتي كاتشين وتشان الشمالية، بما في ذلك منطقة كوكانغ المتمتعة بالإدارة الذاتية. ويجب إجراء تحقيقات فورية فعالة ونزيهة في جميع الادعاءات المتعلقة بوقوع اعتداءات على المدنيين، والمتعلقة بالتجنيد القسري، والعمل القسري، والعنف الجنسي، التي يرتكبها جميع أطراف الصراع، وتوفير سبل الانتصاف الملائمة للضحايا.

٤٨ - وأعقبت ذلك بقولها إنه يلزم اتباع نهج قائم على الحقوق ومحوره الناس إزاء التنمية المستدامة بغية ضمان استفادة الجميع من الموارد الطبيعية الغنية لنيانمار. وأعربت عن انزعاجها بسبب التقارير المستمرة عن الاستيلاء على الأراضي، ومصادرة الأراضي، وعمليات الإجلاء القسري من أجل المشاريع الإنمائية الواسعة النطاق، والتعدين، وغير ذلك من صناعات استخراج الموارد الطبيعية التي تتم في أغلب الأحيان دون تعويض أو بتعويض قليل. ومن المزعج أيضا استمرار التخويف والتحرش والتوقيف للمزارعين ونشطاء حقوق الإنسان، والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين السلميين.

٤٩ - وتطرقت إلى الحديث عن عملية الإصلاح التشريعي فقالت إنها كانت عملية ملتبسة ولا تسمح بشكل منهجي ومتسق بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة. وقد أعلنت الحكومة أن القوانين الأخيرة المتعلقة بالعرق والديانة اعتُمدت بعد تشاور وتدقيق، مع أخذ الالتزامات الدولية لميانمار في الاعتبار. بيد أن آليات حقوق الإنسان المختلفة قدمت تحليلات قانونية تفصيلية إلى الحكومة تبين جميع جوانب القصور في تلك القوانين. وأخيرا، قالت إنه رغم إدراكها لتعقدات الوضع في ميانمار والأشواط التي قطعت خلال أربع سنوات من الإصلاح، لا يمكنها تقييم الحالة في ميانمار بمعيار أدنى، بل يجب مواصلة تقييم الحالة في البلد تقييما موضوعيا وفقا لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى ميانمار أن تواصل إيلاء أولوية لحقوق الإنسان في عملية الإصلاح التي تقوم بها. وفي الختام، حثت المجتمع الدولي على أن يظل على تعامله البناء والنقدي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في ميانمار، وأن يقدم المساعدة اللازمة من أجل تعزيز الإصلاحات.

٥٠ - السيد تين (ميانمار): قال إنه رغم اعتراض حكومة بلده على الولايات المتعلقة ببلدان محددة فهي تيسر دائما زيارات المقررين الخاصين، كجزء من سياستها للتعاون مع الأمم المتحدة. وقد تمت الزيارة الأخيرة للمقررة الخاصة في وقت كانت الفيضانات المدمرة تصيب فيه معظم أنحاء البلد؛ وأخذت في الاعتبار لدى التخطيط لزيارتها الشواغل الأمنية والسخط الشعبي من ملاحظاتها السابقة. ولا ينبغي للإلغاء الناجم عن ذلك لرحلتها إلى ولاية راخين، التي هي موقع مناطق الكوارث الأربع، أن يحجب تعاون حكومة بلده المثالي مع ولايتها.

٥١ - وأعرب عن عدم ارتياح وفد بلده لإصدار تقرير المقررة الخاصة مؤخرا، والذي لم يتيسر إرفاق ردود عليه من حكومة بلده. وعلى الرغم من أن تعليقاتها واقتراحاتها الإيجابية بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين هي محل تقدير، فإن التقرير ليس متوازنا وتضمن كثيرا من الملاحظات غير الدقيقة والمشوهة والمضللة. ويجب تقييم حالة حقوق الإنسان في ميانمار على ضوء تقدمها الكبير خلال السنوات الأربع السابقة.

٥٢ - واسترسل قائلا إن التقرير لا يعكس على نحو كاف القدر الأكبر الذي حققة البلد من الحرية السياسية وحرية

وسائط الإعلام وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، والاقتصاد الحر، والحيز الأوسع المتاح للمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد مؤخرا يدل على الطابع السلمي للفترة الانتقالية في ميانمار، على عكس ما يحدث في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية والتي انزلقت إلى الفوضى. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تستعرض التشريعات استعراضا شاملا وتسن قوانين جديدة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انضمامها إلى أربعة صكوك دولية لحقوق الإنسان، ومعالجة العمل القسري والتجنيد دون السن القانونية.

٥٣ - وتابع قائلا إن استعدادات البلد لأول انتخابات ديمقراطية على الإطلاق صُورت بطريقة متصيدة للأخطاء في التقرير، وهو يستشهد بتحديات صغيرة ناتجة عن خبرة تقنية محدودة. وإن ميانمار ملتزمة التزاما تاما بضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛ وهناك مراقبون دوليون بالفعل على الأرض. أما فيما يتعلق بالحرمان من حق الانتخابات فإن حاملي البطاقات البيضاء ليس من حقهم التصويت لأن جنسياتهم لم يتم التحقق منها بعد. وبالمثل، فقد رفض بعض المرشحين لعدم توافر معايير الجنسية فيهم. وقد طغى النقدي السلبي على التقدم الواضح المحرز نحو الإصلاح بجميع جوانبه، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وقد استشهد التقرير بحالات لتوقيف الناشطين والمحتجين وتوجيه التهم للصحفيين كأدلة على تقييد الحريات، مع أنهم في الحقيقة تم توقيفهم بسبب انتهاك القانون.

٥٤ - واستطرد قائلا إن التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المرأة في ميانمار والمعاقبة على التحول القسري عن الديانة هي تشريعات أسيئ تفسيرها؛ فمشاريع القوانين المشار إليها ليست موجهة ضد أي أقليات دينية، ولا تقيد الزواج بين أصحاب الديانات المختلفة. وفيما يتعلق بالنازحين بالقوارب، أعرب عن أسفه لأن المقررة الخاصة لم تدرج المعلومات التي قدمتها حكومة بلده، التي أنقذت ما مجموعه ١ ٠٠٠ شخص في ثلاث مناسبات مستقلة. وإن أغلب النازحين بالقوارب هم مهاجرون لأسباب اقتصادية من بلدان أخرى وقعوا فريسة للاتجار بالبشر وتهريبهم، وهي الأسباب الجذرية للأزمة. وستظل هذه المشكلة قائمة إلى أن تعالج بلدان المنطقة أسبابها.

٥٥ - وأعقب ذلك بقوله إن ميانمار، شأنها شأن البلدان الأخرى، تواجه التحدي المتمثل في إقامة توازن بين حماية حرية التعبير ومكافحة الخطاب المحرض على الكراهية. إذ تعمل مجموعات معينة لحقوق الإنسان ومنافذ إعلامية ممولة جيدا كمنابر للتحريض على الكراهية ضد شعب ميانمار عن طريق افتراء تقارير إخبارية بشأن استمرار العنف في ولاية راخين. وهذه الأعمال تحركها دوافع سياسية. وليس هناك أي أدلة جديدة في ولاية راخين منذ عام ٢٠١٢، ولم يحرم سكان تلك الولاية مطلقا من أي مساعدة بشرية غير تمييزية.

٥٦ - ومضى قائلا إن توفير التنمية والتعليم الشاملين للجميع هما السبيل لحل المسألة الطائفية. وتتاح لجميع الأطفال في ولاية راخين فرص الحصول على قدم المساواة على التعليم، وتقدم الخدمات الأساسية للجميع دون تمييز. وظروف المعيشة في ولاية راخين، باعتبارها ثاني أفقر ولاية في ميانمار، هي ظروف مماثلة لتلك السائدة في المناطق الفقيرة الأخرى. وأضاف أن حكومة بلده قد بدأت بالفعل مشاريع إنمائية وأنشأت مناطق صناعية هناك. وسيحول تحسين سبل كسب الرزق وإتاحة فرص العمل دون حدوث التوترات الطائفية.

٥٧ - وتعرض لموضوع الجنسية فقال إن الطريق إليها مفتوح وعلى الراغبين في الحصول عليها أن يشاركوا أولا في

عملية التحقق وأن يتقدموا بطلبات للحصول على الجنسية. أما الأشخاص الذين يصبحون في نهاية المطاف مواطنين وفقا لقانون الجنسية لعام ١٩٨٢، فإنهم لا يمكنهم المطالبة بهوية جماعية كمجموعة عرقية، وهي فئة غير مسبوقة في تاريخ البلد.

٥٨ - وواصل قائلا إن النقد من جانب واحد الموجه لبلده، وهو ديمقراطية عمرها أربع سنوات وليدة عقود من الحكم العسكري، هو نقد يؤدي إلى نتائج عكسية. إذ أنه يجب بناء القدرة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية مع العمل في نفس الوقت على صون السلام والاستقرار؛ وذلك يتطلب تغييرات سواء من جانب الحكومة أو من جانب أولئك الذين يصدرون الأحكام على ميانمار. وينبغي أن يحاول المجتمع الدولي تفهم القيود التي تواجهها ميانمار، وأن يدعم الجهود التي يبذلها البلد للتغلب على التحديات التي تواجهه. وإن تقديم تقارير انتقادية لحالة حقوق الإنسان وتقديم قرارات بشأن بلدان محددة لم يعد إجراء مبررا.

٥٩ - السيد لاست (المملكة المتحدة): دعا حكومة البلد موضع النظر إلى ضمان تقديم المساعدة الكاملة للمقررة الخاصة وتيسير تنقلها دون عائق في أنحاء البلد خلال زيارتها. وقال إنه مع اقتراب الانتخابات، يتزايد حجم القيود المفروضة على ممارسة حرية التعبير والتجمع. وتزداد الحالة بؤسا وفي ولاية راخين. ومع ذلك فقد أحرزت الدولة تقدما كبيرا منذ بدء عملية الإصلاح.

٦٠ - وطلب من المقررة الخاصة توضيح الكيفية التي يمكن بها للحكومة القادمة أن تواجه اتجاهات النزعة الوطنية المتطرفة، والكراهية الدينية، والصراع، وإن تقييم الحالة فيما يتعلق بحرية التعبير على ضوء الانتخابات القريبة. وأبدى رغبته أيضا في معرفة ما إذا كان احتجاز الأفراد المشاركين في احتجاجات التواصل الاجتماعي يمثل نمطا جديدا يدعو إلى قلق المجتمع الدولي.

٦١ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يعترض على الولايات المتعلقة ببلدان محددة. وإن الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تهدف إلى تسوية النزاعات وتحقيق السلام والاتفاق بين البلدان هي جهود واضحة. ورغم ذلك التقدم، فقد استخدمت المكلفة بالولاية آليتها المسيسة لاستغلال حالة حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآربها الخاصة. وإن بيلاروس تدعو إلى إجراء حوار مع حكومة ميانمار، والانتقال من القرارات التي تتخذ بشأن بلدان بعينها إلى الاستعراض الدوري الشامل.

٦٢ - السيد تشو غوانغ (الصين): قال إن الصين، التي هي داعم نشط لعملية السلام في ميانمار، تثني على حكومة ذلك البلد لمحافظتها على الاستقرار الاجتماعي وحشد الجهود للتنمية الاجتماعية. وإن لميانمار حق اختيار السياسة الإنمائية وطريقة حماية حقوق الإنسان التي تناسب واقعها الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ذلك، وأن يقدم أيضا المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات وأنواع الدعم الأخرى إلى ميانمار لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦٣ - السيدة أنيتشينا (الاتحاد الروسي): قالت إن إنشاء الإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يسمح بإجراء حوار بناء. ويجب مراعاة مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز لدى حل قضايا حقوق الإنسان. ونظرا لأن البلد المعني لا يؤيد ولاية المقررة الخاصة، فقد تجاهل تقريرها آراء ذلك البلد، ومن ثم نال من مصداقية عمل الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان. وينبغي للإجراءات المتعلقة ببلد بعينه ألا تقدم الدعم التقني إلا بموافقة

البلد المعني. وقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل فعاليته في تناول حالات حقوق الإنسان في البلدان المحددة.

٦٤ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): استفسرت من المقررة الخاصة عن الخطوات المحددة التي ينبغي لحكومة ميانمار اتخاذها لمعالجة الأسباب الكامنة للتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أفراد الطائفة المسلمة الأوسع نطاقا. وأضافت أنه رغم أن الولايات المتحدة ترحب بالإفراج عن أكثر من ١ ٣٠٠ سجين سياسي، فهي تأسف لأن الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني يتعرضون لتخويف متزايد. واستفسرت في هذا الصدد عن الخطوات المحددة التي ينبغي أن تتخذها حكومة ميانمار لحل قضية السجناء السياسيين، وعن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك الجهد على أفضل وجه.

٦٥ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الولايات الخاصة ببلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية وتتعارض مع مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية. وهي تقوض أيضا التعاون، الذي يعد أساسيا لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وإن الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان يجعل من الممكن استعراض حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

٦٦ - السيد تيو (سنغافورة): قال إن ميانمار قطعت شوطا بعيدا في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية منذ مقدم الحكومة الجديدة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقلل من شأن التحديات التي تواجهها تلك الحكومة في مرحلة انتقالها إلى الديمقراطية. وأضاف أن سنغافورة ترحب بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد، فضلا عن الالتزام المستمر للمنظمات المسلحة التي لم توقع عليه باستمرار المناقشات. ومن المشجع لسنغافورة أيضا التزام الأطراف المعنية الرئيسية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأضاف أن حكومة بلده تقدم الدعم بشكل دائب عبر السنين إلى ميانمار من أجل بناء القدرات، وتحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه لميانمار أيضا.

٦٧ - السيدة إيفريت(النرويج): طلبت من المقررة الخاصة وصف حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في ميانمار الذين يتعرضون بشكل متزايد للمراقبة والتخويف، وعن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تقديم المساعدة على أفضل نحو فيما يتعلق بالحالة الهشة في ولاية راخين.

٦٨ - السيد ميزوموتو(اليابان): قال إن حكومة بلده ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها ميانمار من أجل إقامة الديمقراطية والمصالحة الوطنية. وقال إن من المهم أن تجرى الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة ؛ وأن اليابان، في هذا الصدد، تأخذ الحالة الهشة في ولاية راخين مأخذ الجد. وهي تحتفظ، تقليديا، بعلاقة ممتازة مع ميانمار وتظل منفتحة للحوار. وأن اليابان مستعدة لأن تقوم بدور في تيسير العلاقات بين ميانمار والمجتمع الدولي. ومن المهم أن يحتفظ القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بنبرة إيجابية حتى يمكن تشجيع حكومتها والعمل على اعتماد مشروع القرار ذي الصلة بتوافق الآراء. وأخيرا، استفسر عن الكيفية التي ستحدد بها المقررة الخاصة الأولويات في القائمة الطويلة للأمور التي يتعين الاضطلاع بها في ميانمار.

٦٩ - السيد ويتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز في ميانمار، لا يزال يساوره القلق بشأن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز الممارس ضد الأقليات المسلمة، وبسبب الانتهاكات الأخرى الموثقة لحقوق الإنسان. واستفسر عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة إقامة التوازن الملائم بين حماية حرية التعبير وكفالة التصدي

للخطاب المحرض على الكراهية وتداعياته على نحو فعال، وعن الدور الذي يمكن لبلدان المنطقة والآليات الدولية لحقوق الإنسان أن تقوم به في دعم حقوق الإنسان في ميانمار.

٧٠ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة بلده تعترض على جميع الإجراءات المتعلقة ببلدان محددة التي تحركها دوافع سياسية. وإن مناقشة قضايا حقوق الإنسان في بلدان محددة ينبغي أن تتم من خلال الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتعامل مع جميع البلدان على قدم المساواة وعلى نحو متجرد.

٧١ - السيدة اسمايز (منظمة التعاون الإسلامي): طلبت من المقررة الخاصة معرفة أفكارها بشأن ترتيب الأولويات الذي ينبغي الأخذ به من أجل تطبيع الوضع في ولاية راخين، وبشأن ما يمكن القيام به لمقاومة العناصر المتطرفة التي تعزز التمييز في ولاية راخين ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى. وأبدت رغبتها أيضا في معرفة الخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها في فترة ما بعد الانتخابات، لإصلاح التشريعات القائمة على التمييز.

٧٢ - السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): رحب بالتطورات السياسية الإيجابية الحاصلة في ميانمار. فقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع ميانمار في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون. وإن عملية الاستعراض الدوري الشامل ستجعل من الممكن التوصل إلى فهم أفضل لواقع حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وأضاف أنه ينبغي للإجراءات الخاصة أن تحترم دائما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، وتعزيز مبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز وعدم التسييس وتجنب الأخذ بمعايير مزدوجة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٧٣ - السيدة أوه يانغجو (جمهورية كوريا): قالت إن بلدها يعترف بنواحي التقدم الكبيرة التي حققتها ميانمار من حيث الإصلاحات السياسية والاقتصادية منذ عام ٢٠١١. وأن حكومة بلدها ترحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وتأمل في يمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام في الحوار السياسي بين حكومة ميانمار والجماعات العرقية المتحاربة، مما يسهم في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

٧٤ - واستدركت قائلة إن حكومة بلدها، بوصفها داعما قويا للإصلاح السياسي في ميانمار وإقامة الديمقراطية بها تشاطر المقررة الخاصة قلقها بشأن التمييز والتحريض على العنف ضد الأقليات العرقية والدينية. ولذلك تحث جمهورية كوريا حكومة ميانمار على وضع تدابير شاملة لعكس ذلك الاتجاه. ومن المهم، بغية كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة، احترام الحق في حرية التعبير والحق في التجمع والحق في تكوين الجمعيات. وينبغي أن تواصل ميانمار التعاون مع المجتمع الدولي وطلب مساعدته.

٧٥ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن الاستعراض الدوري الشامل يتيح الاستعراض غير المتحيز لحالة حقوق الإنسان في جميع الدول. وأضافت إن كوبا تدعو جميع الدول إلى التعامل مع ميانمار من خلال التعاون والحوار المحترم. وإن القرارات المتعلقة ببلدان محددة لا تعكس اهتماما حقيقيا بالبلدان موضوع النظر وتلوث مناقشة قضية حقوق الإنسان الهامة.

٧٦ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): قالت إن بلدها يساوره القلق بسبب العنف والتمييز الممارسين ضد الأقليات المسلمة في ميانمار. واستفسرت عن العقبات التي

تحول دون إقامة تعاون بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به للمساعدة على التغلب على تلك العقبات. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الثاني لميانمار، أبدت رغبتها أيضا في معرفة الأدوات التي تحت تصرف المجتمع الدولي للمساعدة في تنفيذ التوصيات المقدمة وعن مجالات الأولوية.

٧٧ - السيد فام كوانغ هيو (فييت نام): قال إن التحسينات الملاحظة في ميانمار والتزامها القوي بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة الديمقراطية من الأمور التي تبعث على ارتياح بلده. وإن فييت نام تحث الدول والشركاء الدوليين على تعزيز دعمهم لميانمار بطريقة شاملة وبناءة. وإن الحوار والتعاون القائمين على احترام السيادة والاحترام والثقة المتبادلة هما أفضل السبل وأكثرها استباقية لتناول الشواغل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وستواصل فييت نام تقديم دعمها بقوة لجهود ميانمار التي لا تكل الرامية إلى ضمان تمتع شعبها بحقوق الإنسان.

٧٨ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إن الانتقال إلى الديمقراطية ليس عملية سهلة على الإطلاق، وبخاصة بالنسبة للبلدان التي تضم ثقافات وأديانا متعددة. ونظرا لأن ميانمار في مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي، يُعد وجود الجهات الفاعلة الدولية ودعمها أمرا حاسما. وستواصل إندونيسيا التعامل مع ميانمار على مختلف الصعد بشأن مجموعة مختلفة من الجوانب الهامة، بما في ذلك قضية حقوق الإنسان. وإن اتباع نهج بناء سيكون حافزا لميانمار للمضي قدما. وما زالت هناك تحديات، ولكن التقدم المحرز حتى الآن جدير بالدعم والتشجيع من المجتمع الدولي.

٧٩ - السيد دفوراك (الجمهورية التشيكية): قال إن بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته ميانمار نحو الديمقراطية والمصالحة الوطنية. وحث حكومة ميانمار على الإفراج عن جميع الأشخاص الذين سجنوا لممارسة حقهم في حرية التعبير، وكفالة تهيئة بيئة عمل آمنة وتمكينية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وشجع الحكومة أيضا على زيادة تسهيل عمل المقررة الخاصة وذلك بتيسير تنقلاتها في البلد بأكمله، والوفاء بالالتزام بتحديد إطار زمني لفتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٨٠ - السيدة لي (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قالت إنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تعيد تقييم تخوفها من الأصوات المستقلة الناقدة. وأن عملية الإصلاح، كما قال ممثل ميانمار، تحتاج إلى تغيير في طريقة التفكير. وإن إلقاء القبض على الأفراد بسبب أنشطة التواصل الاجتماعي هو ظاهرة جديدة نسبيا غير أنها تدعو إلى القلق. ومع ذلك فقد سلطَت الضوء على حالات مماثلة في تقارير سابقة لها.

٨١ - وأردفت قائلة إنه ينبغي اتباع نهج متعدد الشعُب من أجل تطبيع الوضع في ولاية راخين، بما في ذلك تعزيز المصالحة بين الطوائف. ويجري بالفعل اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، بيد أن ذلك التطبيع وتلك المصالحة لا يمكن إتمامهما إذا واصل أي من الطوائف المذكورة مواجهة تمييز مؤسسي. وتبعا لذلك، من المهم أيضا إلغاء القوانين والسياسات التمييزية وحل المشاكل المتعلقة بالوضع القانوني والحصول على الجنسية.

٨٢ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من إنها لم تذكر مسألة السجناء السياسيين في تقريرها الشفوي، فهي ترغب في أن تسلط الضوء على لجنة شؤون سجناء الضمير المشكّلة حديثا. ويمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في تقديم المساعدة إلى عمل تلك اللجنة. وينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ بتعاملها مع ميانمار بشكل بناء ونقدي فيما يتعلق بقضايا

حقوق الإنسان، بما في ذلك بإدماج تلك القضايا على نحو تام في برامجها وأنشطتها المضطلع بها على الأرض، وبطرح الشواغل بطريقة منسقة ومتسقة، وإتاحة البرامج والمساعدة التقنية للحكومة، والتعامل مع الحكومة بشأن قضايا حقوق الإنسان واعتبار ميانمار مسؤولة عن التزاماتها وتعهداتها. وهذا العنصر الأخير له أهمية خاصة حيث تواصل ميانمار التوقيع والتصديق على مزيد من معاهدات حقوق الإنسان، وهي إجراءات ينبغي الإشادة بها وتشجيعها.

٨٣ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم لحكومة ميانمار، بما في ذلك من خلال المساعدة في مجال السياسات والمساعدة التقنية وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وعلى وجه الخصوص، يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تقوم بدور فعال في تقديم المساعدة وتيسيرها.

٨٤ - السيد شهيد (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إن سياسة المشاركة التي أبدتها الحكومة الإيرانية فيما يتعلق باتفاق البرنامج النووي الذي تم التوصل إليه حديثا، هي مؤشر على استعدادها للعمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي. وإن سياسة المشاركة هذه يتم أيضا توسيع نطاقها بشكل متزايد لتشمل آليات حقوق الإنسان القائمة. وهناك، منذ إجراء الانتخابات الرئاسية، تغير ملحوظ في نهج الحكومة إزاء ولايته، ويعد ردها الأخير على تقريره (A/70/411) أشمل رد حتى الآن. وقد اجتمع في الشهر الماضي، بناء على طلب الحكومة، مع مسؤولين إيرانيين في جنيف لمناقشة استجابة الحكومة بشأن آثار الاتجار بالمخدرات وإدمانها في البلد.

٨٥ - واسترسل قائلا إن هؤلاء المسؤولين أبدوا أيضا استعدادهم للتعامل معه على نحو أنشط أثناء إعداد تقاريره. وهذه الجهود لا تمثل فقط نقطة انطلاق قوية يمكن منها تقييم الادعاءات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وتناولها على نحو أفضل، بل تمثل أيضا الأساس للمضي قدما نحو إجراء إصلاحات يمكن أن تساعد على إعمال حقوق المرأة والطفل والأقليات الدينية والعرقية، وحماية وتمكين الذين يعملون دفاعا عنها.

٨٦ - واستطرد قائلا أنه على الرغم من أن إدارة الرئيس الإيراني أبدت طموحاتها التي تستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين حقوق معينة للأقليات العرقية، فإن هذه الجهود لم تترجم بعد إلى التغييرات اللازمة لتبديد الشواغل. فالحق في الحياة، الذي ربما يكون أهم حقوق الإنسان، يتعرض لاعتداء غير مسبوق. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية إعدام عدد من الأفراد أكبر من أي بلد آخر في العالم. وعلى الرغم من النداءات المتكررة الداعية إلى تنفيذ وقف لتطبيق عقوبة الإعدام وإعادة النظر فيها، فقد حدثت زيادة هائلة في عدد عمليات الإعدام، حيث يتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٥ إعدام أكثر من ١ ٠٠٠ فرد، من بينهم أحداث، وفقا لبعض منظمات حقوق الإنسان.

٨٧ - وتابع قائلا إن حالة الأوضاع المثيرة للقلق تعزى، في جانب كبير منها، إلى نظام عدالة هو بحاجة كبيرة إلى الإصلاح. وقد سلطت الحكومة الإيرانية الضوء، في ردها على تقريره، على التعديلات التشريعية التي أجريت مؤخرا؛ بيد أن تلك التعديلات تفرض قيودا كبيرة على تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لفئات معينة من الجرائم، وبذلك تجرّم غالبا الممارسة الأساسية والسلمية لحقوق معينة. وعلى الرغم من الإفراج عن عدة أفراد منذ إصدار تقريره، تظل جمهورية إيران الإسلامية تتميز بشكل مريب بأن لديها أكبر عدد من المحتجزين من الصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي في العالم.

٨٨ - ورحب بالجهود المبذولة مؤخرا لتناول كل من مسألتي العنف ضد المرأة وأوجه عدم المساواة في التعليم والمشاركة الاقتصادية. بيد أن التشريعات والسياسات والممارسات التي تنطوي على التمييز ضد النساء والفتيات الإيرانيات مازالت تضفي الطابع المؤسسي على وضعهن كمواطنات من الدرجة الثانية.وينبغي تناول التدابير التي تستبعد الأقليات الدينية والعرقية من التمتع بالحماية القانونية لحقوقها المدنية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أو تلك التي تفرض قيودا خاصة على ممارسات الاعتقاد أو مظاهره. وقد اتخذت عدة خطوات هامة من أجل توسيع نطاق الحقوق العرقية والثقافية في الشهور الأخيرة، بما في ذلك إصدار كتاب رسمي لدروس اللغة الكردية لاستخدامه في المدارس الإعدادية، وتخصيص وحدات في البرنامج الدراسي لتعليم مقررات اللغة الكردية. وأثنى على هذه الجهود وحث الحكومة الإيرانية على مواصلة اعتماد القوانين والسياسات التي تمكن التنوع الثقافي الغني للبلد وتدمجه وتحتفي به بصورة كاملة.

٨٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي للمسؤولين الإيرانيين التحلي في تناول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالهمة ذاتها التي أبدوها في مواجهة شواغل المجتمع الدولي المتعلقة بالبرنامج النووي لذلك البلد. وحث الرئيس وإدارته على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بتعهداته في حملته الرئاسية، ومنها سن ميثاق حقوق المواطنين الذي كان قد شُرع فيه ثم وضع على الرف فيما بعد.

٩٠ - ومضى قائلا إنه لا يمكن إدخال الإصلاحات الجوهرية اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد دون المشاركة الوثيقة من جانب البرلمانيين والمسؤولين الرئيسيين في مجالات الأمن والاستخبارات والقضاء. ولذلك فإنه يحث المسؤولين الإيرانيين على استخدام الزخم المتولد من التوصل إلى الاتفاق النووي والبناء على القدرات الإيجابية التي اتخذتها إدارة الرئيس للعمل بصورة أكثر إيجابية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بالسماح لخبراء الأمم المتحدة بزيارة البلد والمضي قدما في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٩١ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه لا يتم في حالات كثيرة التقيد بمبادئ المساواة والموضوعية وعدم التسييس وعدم الانتقائية، وأن الأمم المتحدة لا تؤدي واجباتها بنجاح أو بفعالية. فقد تجاهلت أوضاعا في بلدان معينة أفرزت أيديولوجيات متطرفة وجماعات متطرفة عنيفة. وأفضى ذلك إلى الأزمة الإنسانية الحالية في الشرق الأوسط، وينبغي أن يقنع الذين نصّبوا أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان أن يتفادوا العمل على أساس المصالح السياسية. وأضافت قائلة إن تقرير المقرر الخاص هو نتيجة لإساءة استخدام آليات حقوق الإنسان، وسيعقبه اعتماد مشروع قرار ينم عن سوء النية في وقت أفضت فيه سياسة جمهورية إيران الإسلامية للمشاركة البناءة مع المجتمع الدولي، في جملة أمور، إلى إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة.

٩٢ - وأردفت قائلة إن الحكومة الإيرانية اعتمدت تدابير هادفة وموضوعية وتبعث على الثقة في مجالات شتى، وتفي بالتزاماتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويجري وضع ميثاق لحقوق المواطنين، والحكومة على استعداد للدخول في حوار مع البلدان المهتمة بالأمر. وإن بلدها ما زال يرى أن تعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في بلدها هو إجراء سياسي لا ينم عن الإخلاص ولا مبرر له ويؤدي إلى نتائج عكسية. وقد رفضت أغلبية الدول الأعضاء مرارا مثل هذا الاستغلال لحقوق الإنسان الذي تحركه دوافع سياسية، وتصر على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع البلدان عن طريق الحوار والمشاركة والتعاون على نحو بناء.

٩٣ - وأعربت عن الأسف لأن دولا أعضاء معينة اعتادت أن تسيئ استخدام آليات الأمم المتحدة لأغراض سياسية، مما يفضي، في حالة جمهورية إيران الإسلامية، إلى اتخاذ إجراءين سنويا هما قرارا الجمعية العامة وتعيين مقرر خاص. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم بلدها تقريره الوطني بشأن التوصيات المقبولة من الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، وبدأ تنفيذها بمشاركة المجتمع المدني. وقد سبق أن قدمت جمهورية إيران الإسلامية ردا تفصيليا على تقرير المقرر الخاص الذي لم يكن متوازنا ولا انعكاسا حقيقيا لحالة حقوق الإنسان في البلد. وقد اجتمعت بعثتاها الدائمتان في جنيف ونيويورك وبعض المسؤولين الإيرانيين مع المقرر الخاص وسيواصلون العمل معه.

٩٤ - واستطردت قائلة إن عقوبة الإعدام لا تنفذ إلا في أخطر الجرائم، بما في ذلك القتل مع سبق الإصرار والاتجار الواسع النطاق بالمخدرات غير المشروعة، التي كثيرا ما تقترن بجرائم إرهابية. وليس هناك توافق آراء عالمي بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وقد أغفل التقرير الخطوات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية من أجل مكافحة المخدرات غير المشروعة. وقد قتل أكثر من ٣ ٧٠٠ من ضباط الشرطة والجيش أثناء أدائهم لواجبهم، وجُرح أكثر من ٠٠٠ ١٢. وينفق البلد ملايين الدولارات سنويا لمكافحة تهريب المخدرات والمرور العابر للمخدرات، و يرصد أيضا ميزانيات كبيرة لوقاية مدمني المخدرات وعلاجهم وتأهيلهم. وقد أكدت التقارير التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العمل الذي يضطلع به بلدها في هذا الشأن.

٩٥ - واختتمت كلمتها قائلة أن التقرير يغفل مجالات كثيرة تتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك إنشاء آليات وطنية ومحلية جديدة للنهوض بحقوق المرأة وتحسين وضع المرأة أمام القانون وفي مجالي التعليم والصحة، ولمكافحة العنف ضد المرأة والاتجار بالنساء والفتيات، ومشاركة المرأة على نحو أكثر فعالية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٩٦ - السيدة بريتشارد (كندا): قالت إنه رغم أن تقرير المقرر الخاص يشير إلى قبول جمهورية إيران الإسلامية لبعض التوصيات التي قدمت خلال دورتي الاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بالبلد، فمن الواضح أنه لم يكن هناك تحسن عام كبير في حالة حقوق الإنسان. وذلك يمكن أن يعزى إلى عدم وجود رغبة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل حيث أظهر تحليل أجري في عام ٢٠١٤ أن البلد لم ينفذ كليا ولا جزئيا إلا ٢٨ في المائة من التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠. ونظرا لأن جمهورية إيران الإسلامية قد رفضت ٤٠ توصية من أصل ٤١ توصية قدمت بشأن عقوبة الإعدام خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل، ونظرا لأن عدد عمليات الإعدام آخذ في الازدياد فقد استفسرت عما إذا كان هناك أي تغير في تطبيق البلد لعقوبة الإعدام وفقا لالتزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩٧ - السيد قاسم أغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية سيقوض مصداقية الآليات الدولية السياسية والمعنية بحقوق الإنسان، وبخاصة الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع حقوق الإنسان. وبدلا من توجيه أصابع الاتهام إلى البلدان وإلى ثقافاتها وأعرافها وإنجازاتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان، ينبغي تعيين مقررين خاصين لمناقشة الحالات في البلدان التي أعلنت التزامها بحقوق الإنسان بينما تقوم بتدمير العراق وأفغانستان وليبيا، والتي تسعى حاليا إلى تدمير بلده. وكموقف مبدئي، يرفض وفد بلده رفضا تاما

الاستخدام الانتقائي لمسائل حقوق الإنسان. ويجب احترام التجربة الديمقراطية لجمهورية إيران الإسلامية.

٩٨ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها ما زال يشعر بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان المتدهورة في جمهورية إيران الإسلامية، ويأمل في أن تلبي الحكومة الإيرانية طلب شعبها زيادة الحرية واحترام حقوق الإنسان الدولية. وأضافت أن الولايات المتحدة تؤيد مشروع القرار الذي اقترحته كندا والذي يكرر إعراب المجتمع الدولي عن القلق بشأن حالة حقوق الإنسان وتحث الدول الأعضاء الأخرى على تأييده.

٩٩ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلمت بشأن نقطة نظامية فقالت إن المناقشة الحالية يفترض أن تكون بشأن تقرير المقرر الخاص، لا بشأن تأييد مشاريع قرارات. وينبغي أن يركز المندوبون جهودهم على التقرير.

١٠٠ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): استفسرت عما يمكن فعله لمواجهة التعديات المستمرة على حرية الصحافة في جمهورية إيران الإسلامية. وأعربت عن قلق الولايات المتحدة بشأن استمرار تقييد الحكومة الإيرانية للحرية الدينية والتحرش بالأقليات الدينية. واستفسرت عما يمكن أن تقوم به الحكومة الإيرانية لحماية حقوق الإنسان للأقليات الدينية، وأبدت رغبتها أيضا في معرفة مدى تأثر عمل المقرر الخاص بسبب عدم إمكانية دخوله إلى جمهورية إيران الإسلامية، وما الذي يحدث في الحالات التي يتعرض فيها الأفراد للمضايقة بسبب الكلام معه.

١٠١ - السيدة أنيتشينا (الاتحاد الروسي): قالت إن الإجراءات الخاصة والقرارات المتعلقة ببلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية، وهي انتقائية ومنحازة ولا تشكل حوارا محترما بشكل متبادل من المتحاورين بشأن حقوق الإنسان. وإن إنشاء ولايات لمقررين خاصين معنيين ببلدان محددة دون موافقة ودعم البلدان المعنية، وإعداد تقارير تتجاهل آراء تلك البلدان يفقد أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مصداقيتها. وقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل فعاليته كآلية لمناقشة حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان.

١٠٢ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن بلده يساوره القلق بسبب حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وبخاصة بسبب تطبيق عقوبة الإعدام، وبالذات في حالة المجرمين الأحداث؛ والتطورات التي تمس حرية التعبير ووسائط الإعلام؛ واستهداف الأقليات العرقية والدينية؛ ومعاملة نشطاء حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يشجع الحكومة الإيرانية على السماح للمقرر الخاص بزيارة البلد.

١٠٣ - السيد كونرت (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه لابد للتعهدات التي قدمت بشأن قضايا حقوق الإنسان أن تفضي إلى نتائج ملموسة. وإن تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات لا يتفق مع المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واستفسر عن الخطوات التي يمكن اتخاذها بالتعاون بين الحكومة الإيرانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لبحث استراتيجيات بديلة لمكافحة الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وقال إن وفد بلده يشجع الحكومة الإيرانية على السماح للمقرر الخاص بدخول البلد.

١٠٤ - السيدة ديدي (ملديف): قالت إنه ينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تعمل مع الشركاء الدوليين على رفع الجزاءات الاقتصادية. واستفسرت عما إذا كان التعاون الدولي الأخير من جانب ذلك البلد يرتبط بتفاعل موضوعي عميق مع آليات حقوق الإنسان، وتحسين العلاقات بين الحكومة الإيرانية والمجتمع الإيراني، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضافت أن وفد بلدها يشجع الحكومة على

الدخول في حوار مع المكلفين بولايات التابعين للأمم المتحدة من أجل تحسين أحوال حقوق الإنسان التي أثيرت بشأنها شواغل، بما في ذلك ما يتعلق بالعقوبات على الجرائم التي يرتكبها القصر والتشريعات المحددة التي يمكن أن تعوق إعمال حقوق النساء والفتيات. وأضافت أن ملديف تأمل في أن تكفل الحكومة الإيرانية توفير ضمانات أكبر للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وتشجعها على التعاون مع المقرر الخاص.

١٠٥ - السيدة غولدريك (نيكاراغوا): تكلمت أيضا باسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فأعربت عن القلق إزاء استمرار ممارسة إنشاء ولايات بشأن بلدان محددة التي تؤدي إلى نتائج عكسية. وقالت إن أفضل ممارسة هي تعزيز التعاون بين جميع الأطراف دون تدخل أجنبي أو تسييس لحقوق الإنسان.

١٠٦ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): قالت إن احترام حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يتسم بأهمية خاصة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تسفر المناقشة الجارية في ذلك البلد بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم معينة عن نتائج ملموسة. وأضافت أن سويسرا تشاطر القلق المعرب عنه بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الإيرانية، وبخاصة بشأن عدد عمليات الإعدام المنفذة، في جملة أمور، بحق سجناء الضمير والأحداث، فضلا عن العقوبة والتعذيب البدنيين، وتقييد حقوق الأقليات وحرية التعبير.

١٠٧ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يدعو الحكومة الإيرانية إلى التعاون مع المقرر الخاص وتمكينه من زيارة البلد. وبالنظر إلى بعض الديناميات الإيجابية التي لوحظت في التعاون بين الحكومة الإيرانية والمجتمع الدولي بشأن الأمن العالمي، استفسرت عن تطور حالة حقوق الإنسان بوجه عام، وما إذا كان هناك تغير إيجابي في أي مجالات.

١٠٨ - السيد ليانغ هينغ (الصين): قال إن المسؤولية الرئيسية عن حقوق الإنسان تقع على عاتق كل بلد منفردا. وإن فرض ولاية ضد رغبة البلد لا تعود بالفائدة على حالة حقوق الإنسان فيه. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يبحث المجتمع الدولي التحديات التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية بشأن حالة حقوق الإنسان فيها بطريقة شاملة وموضوعية، بغية النظر في المطالب المشروعة للحكومة الإيرانية والشعب الإيراني والعودة إلى الحوار والتعاون البنائين.

١٠٩ - السيدة أونيا غارسيس (إكوادور): قالت إن الولايات المتعلقة ببلدان محددة هي ولايات سياسية ولا تعزز حقوق الإنسان ولا تحميها، بل هي بالأحرى تضعف الآليات القائمة مثل الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي أن تركز البلدان التي تشجع هذه الولايات على حقوق المهاجرين، والحق في التنمية، والحق في توفير المسكن اللائق لجميع السكان، والقضاء على أشكال عدم المساواة الداخلية، بدلا من التركيز على بلدان الجنوب العالمي.

١١٠ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يعترض على الولايات المتعلقة ببلدان محددة لأنها تصادمية وتحركها دوافع سياسية. وإنه ينبغي التشجيع على اتخاذ مواقف بناءة في اتجاه الحوار والتعاون، ولا ينبغي أن تبذل جهود لفرض الضغط على البلدان المعنية. وينبغي أن تتم مناقشة القضايا المتعلقة ببلدان بعينها في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

١١١ - السيدة مورتون (أستراليا): قالت إن بلدها ما زال مترعجا بسبب عدد عمليات الإعدام التي تتم في جمهورية إيران الإسلامية، وبخاصة تلك المتعلقة بالمخدرات. وقالت إن

وفد بلدها يرى قيمة في كل من الاستعراض الدوري الشامل وولاية المقرر الخاص. وطلبت إيضاحا للاختلافات بين عملية الاستعراض الدوري الشامل ودور المقرر الخاص كمكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة.

١١٢ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن الجزاءات ما زال لها أثر سلبي على إعمال حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأن تقرير المقرر الخاص لا يعكس جهود الحكومة الإيرانية الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤثر على ترتيب البلد في مؤشر التنمية البشرية. وأعربت عن ترحيب بيلاروس بالجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية لاحترام التزاماتها الدولية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز حقوق النساء والأطفال. وأضافت إن بلدها يعارض الولايات المتعلقة ببلدان محددة لما لها من أثر سلبي على السيادة الوطنية، ودعت إلى رفض هذه التدابير.

١١٣ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن بلدها يرفض إنشاء الولايات المتعلقة ببلدان محددة لأنها سياسية ولا تتفق مع الحوار والتعاون اللذين تشجع عليهما اللجنة الثالثة. وإن تقرير المقرر الخاص لم يأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من الجمهورية الإيرانية، ولا تعاون ذلك البلد مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل هو الوسيلة الوحيدة لتناول قضايا حقوق الإنسان بطريقة غير انتقائية.

١١٤ - السيد غلوسنر (ألمانيا): قال إنه رغم رفض جمهورية إيران الإسلامية للتوصيات المقدمة بشأن عقوبة الإعدام خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير لذلك البلد، فقد قبلت التوصية الداعية إلى اتخاذ تدابير لكفالة تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة النزيهة. واستفسر عما إذا كانت الحكومة الإيرانية قد أحرزت تقدما في تنفيذ تلك التوصية. وعلاوة على ذلك، أظهرت المفاوضات التي جرت بشأن البرنامج النووي الإيراني أن الحوار بشأن القضايا المتنازع عليها يمكن أن يفضي إلى نتائج إيجابية. واستفسر عن الخطوات التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لتحسين التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن حقوق الإنسان، ودعا ذلك البلد إلى السماح للمقرر الخاص بدخول إقليمه.

١١٥ - السيدة ثورن (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها يساوره القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وبسبب تزايد عدد عمليات الإعدام. وأضافت أن المملكة المتحدة تؤيد التوصية الداعية إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم الأقل خطورة، والإلغاء الفوري لأحكام الإعدام الصادرة بحق السجناء السياسيين وسجناء الضمير. واستفسرت عما إذا كان وضع الأقليات الدينية في جمهورية إيران الإسلامية يزداد سوءا.

١١٦ - السيد موسى (مصر): قال إن بلده لا يؤيد الولايات المتعلقة ببلدان محددة. وينبغي للعمل المتعلق بحقوق الإنسان أن يهتدي بمبادئ العالمية والشفافية والحيادية والموضوعية وعدم الانتقائية. ويجب الدفاع عن هذه المبادئ لضمان عدم استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية أو لاتخاذ قرارات تحركها دوافع سياسية.

١١٧ - السيد تسفاي (إريتريا): قال إن بلده يرفض استخدام الولايات المتعلقة ببلدان محددة. إذ أن المشاركة والحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية هي السبيل الوحيد للمضي قدما. وينبغي أن تكون مبادئ العالمية والشفافية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية هي المبادئ التوجيهية لأعمال مجلس حقوق الإنسان. وإن الاستعراض

الدوري الشامل لا يزال هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض حالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

١١٨ - السيد تين (ميانمار): قال إن بلده يعترض على الولايات والقرارات المتعلقة ببلدان محددة. إذ أن هذه التدابير تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا تفضي إلى الحوار والتعاون بين البلدان المعنية والمجتمع الدولي. وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأكثر موثوقية لتقييم حالة حقوق الإنسان في فرادى البلدان. وينبغي أن تهتدي اللجنة الثالثة في عملها بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية من أجل القضاء على ازدواجية المعايير والتسييس.

١١٩ - السيدة أغوياو (شيلي): استفسرت عما إذا كان للاجتماع الذي عقد في جنيف أي أثر على تعاون الحكومة الإيرانية مع ولاية المقرر الخاص، وعن الكيفية التي نُظم بها الحوار في تلك المناسبة.

١٢٠ - السيد شهيد (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مما يثير القلق هو عدم تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع ولايته، وعدم استجابتها لبلاغات الأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن الادعاءات المتعلقة بالتحيز في تقريره يمكن تناولها بدعوته لزيارة البلد من أجل الاتصال المباشر بالحكومة والقضاء وإدراج مزيد من آرائهما. ومع ذلك، فإنه يمكنه الحصول على معلومات موثوقة، بما في ذلك المناقشات البرلمانية، والتقارير والوثائق الحكومية. وإن المصدر الرئيسي لمعلوماته هو الحكومة الإيرانية، فضلا عن التقارير التي أكدتها مصادر متعددة.

١٢١ - واستطرد قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل يحدث مرة كل أربع سنوات، في حين أن باستطاعة المقرر الخاص أن يتابع الأحداث في جميع الأوقات. ولذلك يمكن للمقرر الخاص تسهيل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وأن يوفر الشفافية. وأضاف أن الحالة بالنسبة للأقليات الدينية لم تزدد سوءا، ولكنها ظلت على حالتها السيئة. وأن الدستور الإيراني دستور تمييزي، وهناك أشخاص مسجونون حاليا لانتمائهم إلى دين آخر غير الإسلام، أو لتحولهم عن الإسلام إلى دين آخر. ويُعد التمييز الممارس ضد معتنقي الدين البهائي خطيرا بشكل خاص. واختتم كلامه قائلا أنه يرحب بالتعامل مع جمهورية إيران الإسلامية. وأن الاجتماع الذي عقد في جنيف مهد الطريق لمزيد من الحوار، وسيقدم إسهاما هاما في تطور ولايته واستمرار عمله.

١٢٢ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الملاحظات التي أبدتها ممثلة كندا أظهرت أسف كندا لفقدان ستار الدخان الذي كان يستخدم لإخفاء سياساتها المعادية لإيران، والتي أضر بها إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر في حالة حقوق الإنسان بها وأن تُعنى في المقام الأول بمخصصات ميزانيتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.